

" أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية

وانعكاس ذلك على الأداء المالي للشركات - دراسة تطبيقية"

"The impact of transactions with related parties on the financial restatements and its reflection on the financial performance of companies - an applied study"

بحث مستخلص من رسالة ماجستير بعنوان:

"الأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعمليات إعادة إصدار

القوائم المالية على الأداء المالي للشركات - دراسة تطبيقية"

الباحثة: مي محمد أبو بكر محمد

maiabobakr@gamil.com

إشراف

أ. د. عاطف محمد احمد

أستاذ المحاسبة المالية

العميد السابق لكلية إدارة الأعمال

جامعة النهضة

أ. د إبراهيم عبدالحفيظ عبدالهادي^(١)

أستاذ المحاسبة المراجعة - عميد كلية التجارة

جامعة بنى سويف الأسبق

ملخص البحث:

(٢) المشرف الرئيسى على الرسالة.

الهدف: يهدف البحث الي دراسة واختبار تأثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (RPT) علي عمليات إعادة إصدار القوائم المالية ، وانعكاس ذلك على الأداء المالى للشركة.
المنهجية: تم اختبار فروض البحث بغرض تحقيق أهدافه من خلال الدراسة التطبيقية وقد بلغ حجم عينة الدراسة (١٤٢) شركة بإجمالي عدد مشاهدات (٦٥٠) مشاهدة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٢١.

النتائج: من خلال تحليل النتائج توصلت الباحثة إلي أن المعاملات الانتهازية مع الأطراف ذات العلاقة تعد احد اهم أسباب إعادة إصدار القوائم المالية، كما ان إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة وجود معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تحد من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية خاصة معلومات القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وربحية السهم، فتؤثر سلباً على أسعار الأسهم وقيمة الشركة ومن ثم أدائها المالى .

الكلمات المفتاحية: الأطراف ذوى العلاقة – إعادة إصدار القوائم المالية - الأداء المالى.

Abstract:

Purpose: The research aims to study and test the impact of transactions with related parties (RPT) on the re-issuance of financial statements, and its reflection on the company's financial performance.

Design/methodology/approach: The research hypotheses were tested in order to achieve its objectives through the applied study, and the size of the study sample reached (142) companies with a total number of views (650) views from companies listed on the Egyptian Stock Exchange that amended their financial statements during the period from 2017-2021

Results: Through analyzing the results, the researcher concluded that opportunistic transactions with related parties are one of the most important reasons for reissuing the financial statements, and that the re-issuance of financial statements as a result of the existence of transactions with related parties limits the evaluation ability of accounting information, especially book value information for equity, and earnings per share, negatively affecting stock prices and the value of the company and then its financial performance.

Keywords: related parties (RPT) - financial restatements - financial performance.

١/١ مقدمة البحث:

شهد العالم العديد من التطورات التي أدت إلى ظهور الشركات كبيرة الحجم، والتي تتصف بتنوع الأنشطة وتعدد العمليات. وفي ظل التكامل الاقتصادي على المستوى الدولي أدى إلى تكوين شركات وعلاقات اقتصادية مع غيرها من الشركات الأخرى، نظراً لسرعة إجراء المعاملات وتخفيض تكلفتها، وبالتالي أصبحت العلاقات مع الأطراف ذوى العلاقة^(١) Related party relationship خاصة طبيعية للأنشطة التجارية.

ونظراً لأن العديد من الشركات تؤدي أنشطتها من خلال شركات تابعة Subsidiaries وشركات شقيقة Associates وشركات المشاركة في المخاطر Joint Venture فقد ترتب على هذه العلاقات التأثير على شكل ومستوى الإفصاح المحاسبي، من خلال التقارير المالية من ناحية، وعلى منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها من ناحية أخرى (علي، ٢٠١٥).

ويمكن النظر إلى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال بعدين مختلفين؛ البعد الأول: يُمثل منظور التعاقد الفعّال، الذي يرى بأهمية المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، حيث إن توافر التفاعل والثقة بين الأطراف ذوى العلاقة قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وكذلك الحد من حالة عدم التأكد المتعلقة بالمعاملات والناجمة عن عدم تماثل المعلومات مقارنة بالمعاملات التي تتم بين أطراف مُستقلة ليس بينها علاقة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الأصول (عفيفي، وعبد الرحمن، ٢٠٢٢؛ Wang et al, 2020 ; Souza et al, 2020)، البعد الثاني: يُمثل منظور تعارض المصالح، ويُشير هذا المنظور إلى أن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تُعتبر معاملات مُحتملة الضرر تُستخدم لتحقيق الفائدة لأعضاء مجلس الإدارة أو كبار

(١) عرف معيار المحاسبة الدولي (ISA) رقم (٢٤) المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (RPT) بأنها تحويل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين الشركة معدة أو مقدمة التقرير، والطرف ذوى العلاقة، بصرف النظر عما إذا كان هناك مقابل لهذا التبادل، وقد أوضح المعيار أمثلة لتلك المعاملات، ومنها؛ شراء أو بيع السلع أو العقارات أو الأصول الأخرى، وتقديم أو تلقي خدمات، وعقود الإيجار، وغيرها (IAS 2023)، وقد عرف المعيار الطرف ذوى العلاقة إلى حد كبير، ويتمثل في المساهمين المسيطرين، والمديرين وكل مجموعة أخرى يمكنها ممارسة قدر من التأثير على الشركة مثل الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، والأعضاء المقربين من عائلة الطرف ذوى العلاقة، كما تُشير الباحثة مصطلح المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة - المعاملات مع الأطراف ذات الصلة مترادفين.

المساهمين على حساب صغار المساهمين (Mahtani, 2018)، كما أنه قد يتم النظر إلى تلك المعاملات على أنها آلية يستخدمها المديرون للتلاعب في الأرباح لتحقيق الأهداف المرغوبة. ومن ناحية أخرى تُعد ظاهرة إعادة إصدار القوائم المالية Financial restatements ظاهرة سلبية وتؤثر علي مصداقية القوائم المالية وإعلان بان إعداد وعرض القوائم المالية السابقة لم يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً أو مخالفة لأحد المعايير أو قواعد حوكمة الشركات ولكنها لا تُعتبر من الظواهر الجديدة في مهنة المحاسبة والمراجعة فهي أحد الأسباب الرئيسية لحدوث أزمات عديدة مثل إهيار شركة أنرون وما اتبعها من فقد ثقة المستثمرين في المهنة بشكل خاص وفي السوق المالية بشكل عام، فعندما يتعلق الأمر بالاستثمار في الأسواق المالية تعتبر الثقة في صدق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات المستثمرين فالبيانات المالية الصحيحة والدقيقة والشفافة أمراً حاسماً لبناء ثقة المُستثمرين وجعلهم أكثر إقبالاً على الاستثمار (محمد، ٢٠٢٤؛ الوكيل، ٢٠٢٢: Zhang et al, 2021)

٢/١ مشكلة البحث:

تُعد القوائم المالية المصدر الأول للمعلومات المُتاحة عن الشركة وهو ما يُفسر الاعتماد الكلى عليها لتقييم أداء الشركة ومعرفة حقيقة مركزها المالي ولكن إذا تبين أن القوائم المالية عن فترة سابقة يُوجد بها تحريفات جوهرية أو أخطاء وتم الإعلان عن تعديل هذه القوائم وإعادة إصدارها مرة أخرى يثير هذا الإعلان مخاوف المُستثمرين بشأن نزاهة وكفاءة الإدارة ومصداقية الشركة وينعكس سلبياً على أسعار الأسهم وانخفاض مصداقية القوائم المالية وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات ومن ثم التأثير على الأداء المالي للشركة.

وفي هذا السياق أشار (GAO, 2015) إلى أن الشركات تلجأ إلى تعديل وإعادة إصدار القوائم المالية بسبب الأخطاء المادية المُتعمدة أو غير المُتعمدة بالإضافة إلى عدم التوافق مع المُتطلبات المهنية التنظيمية في إعداد قوائمها المالية فالتعديل يتم بسبب التجاوزات المحاسبية أو ما يُعرف بممارسات المحاسبة العدوانية بشكل مُتعمد (المعاملات مع الأطراف ذات علاقة بشكل انتهازي)، أو غير مُتعمد (سوء التفسير أو التطبيق الخاطئ لقواعد المحاسبة) وهو ما قد يؤثر على أدائها المالي ويُمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

١- مدى تأثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية وتأثير ذلك على الأداء المالى، وما هي الأليات المقترحة للحد من تأثيرات المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية والأداء المالى للشركات؟

٣/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وأختبار تأثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (RPT) على عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وانعكاس ذلك على الأداء المالى للشركة.

٤/١ أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال تناوله لأحد الموضوعات التي ثار بشأنها جدل كبير في الفكر المحاسبي، والتي تناولها الباحثين في البيئات الأجنبية وهي كيفية الإرتقاء بمصادقية القوائم المالية والحد من أنتشار ظاهرة إعادة إصدار القوائم المالية لزيادة ثقة المستخدمين في القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية والتي تنعكس علي حركة سوق الأوراق المالية فالبحث محاولة لتقديم دليل تطبيقي من البيئة المصرية على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية والأداء المالى للشركة خاصة مع الزيادة الكبيرة في أعداد ووعى المُستثمرين في سوق الأسهم المصري.

٥/١ منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث واختبار فروضه اعتمد الباحثين على المزج بين كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، فاستخدم الباحثين المنهج الاستقرائي في صياغة الإطار النظري للدراسة، كما اعتمدوا على المنهج الاستنباطي في تحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة والتي تتمثل في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية كمتغير مُستقل، والمتغير التابع المُتمثل في الأداء المالى للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وبناء وصياغة فروض الدراسة، واختبار مدى صحة أو خطأ تلك الفروض من خلال إجراء دراسة تطبيقية.

٦/١ خطة البحث:

وفقاً لهدف البحث وأهميته، وفى ضوء فروضه، وسعيًا لمعالجة مُشكلاته والإجابة على تساؤلاته، سوف يُستكمل البحث على النحو الآتي:

١/٦ أثر المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على إعادة إصدار القوائم المالية.

١/١/٦ الإطار المفاهيمي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

٢/١/٦ الإطار المفاهيمي لإعادة إصدار القوائم المالية .

٣/١/٦ أثر عمليات المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على إعادة إصدار القوائم المالية.

٢/٦ انعكاسات المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى.

١/٢/٦ مفهوم الأداء المالى.

٢/٢/٦ مقاييس الأداء المالى.

٢/٢/٦ تأثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى.

٣/٦ الدراسة التطبيقية واختبار فروض الدراسة.

٤/٦ نتائج البحث وتوصياته.

١/٦ أثر المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على إعادة إصدار القوائم المالية:

تُثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة العديد من المخاوف لدى كلاً من الجهات التنظيمية وواضعي المعايير والأكاديميين والمشاركين في الأسواق المالية، وذلك لأنه قد لا يتم إجراؤها وفقاً لنفس شروط أو أسعار المعاملات التي تتم بين أطراف لا تربطها علاقة، أو استخدامها لأغراض انتهازية، مما يتسبب في تشويه التقارير المالية، وإعادة إصدار القوائم المالية والتأثير سلباً على المعلومات المحاسبية وجودتها، خاصة من حيث صدق التمثيل والموثوقية، وتؤدي للتباين في ربحية الشركة وأسعار الأسهم مما قد يُؤثر سلباً على الأداء المالى للشركة (Moscariello, 2012; El-Helaly, 2018; Bhuiyan & Roudaki, 2018).

١/١/٦ الإطار المفاهيمي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

١/١/١/٦ ماهية المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

حاول العديد من الأكاديميين والمحللين والمنظمات المهنية التوصل إلى تعريف مُحدد لمُصطلح الأطراف ذات العلاقة حيث هُناك العديد من المُصطلحات التي تصف المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (RPT).

فقد عرف كلاً من (Chen,2020؛Souza, et al, 2020) المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على أنها معاملات تحدث بين الشركة وأطراف أخرى تربطهم بها علاقة مثل الشركات التابعة والشركات الشقيقة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بحيث يكون لهذا الطرف علاقة خارج المعاملات العادية مع الشركة من خلال التوظيف أو الملكية أو كليهما، فهي معاملات تتم بين الشركة والشركات التابعة لها وكبار المساهمين أو الملاك أو الإدارة.

ومن ناحية أخرى عرف معيار المحاسبة الدولي (ISA) رقم (٢٤) المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بأنها تحويل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين الشركة معدة أو مقدمة التقرير، والطرف ذوى العلاقة، بصرف النظر عما إذا كان هناك مقابل لهذا التبادل، وقد أوضح المعيار أمثلة لتلك المعاملات، ومنها؛ شراء أو بيع السلع أو العقارات أو الأصول الأخرى، وتقديم أو تلقي خدمات، وعقود الإيجار، وغيرها (IAS 2023)، وقد عرف المعيار الطرف ذوى العلاقة إلى حد كبير، ويتمثل في كبار المساهمين، والمديرين وكل مجموعة أخرى يمكنها ممارسة قدر من التأثير على الشركة مثل الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، والأعضاء المقربين من عائلة الطرف ذوى العلاقة.

٢/١/١/٦ أهمية المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

ركزت العديد من الدراسات على أهمية المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وقد انقسمت هذه الدراسات في هذا الصدد إلى اتجاهين، الأول: يُنظر إلى أهمية هذه المعاملات من خلال ما تُحدثه من أثر إيجابي، الثاني: يُنظر إلى أهميتها من خلال ما يترتب عليها من أثر سلبي، وذلك كالاتي:

الاتجاه الأول يرى أصحاب هذا الاتجاه ومنهم (كريمة، ٢٠٢٢؛ Mawutor,2021) إن هذه المعاملات تُعتبر سمة عادية من سمات العمل المعتادة، ولها تأثير إيجابي على الشركة، حيث تُعتبر هذه المعاملات أداة جيدة لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاملة، وما ينتج عن ذلك من تحسين مستوى التنسيق والتغذية العكسية لهذه الأطراف.

وفي السياق ذاته، أشارت دراسة (كريمة، ٢٠٢٢) إلى أن كبار المساهمين يُمثلون الداعم الأساسي لهذه المعاملات من خلال ضخهم للثروات بما ينعكس على الأطراف غير ذوى العلاقة، كما أن هذه المعاملات تحسن من جودة أداء المعاملة، فقد يتم الاستفادة من خبرات المساهمين والمديرين التنفيذيين سواء المحاسبية أو القانونية دون الحاجة إلى الأستعانة بهذه الخبرات من

الخارج، مما يُساعد على تخفيض التكلفة، كما أوضحت الدراسة وجود العديد من الآثار الإيجابية للمُعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، والتي تشمل:

- أ- يُمثل الأطراف ذوى العلاقة عادة أهم الأطراف بالنسبة للشركة لما يتمتعون به من خبرات ومؤهلات ومهارات مما يسهم في خلق ميزة تنافسية للشركة.
- ب- يحقق الاستعانة بخبرات ومهارات هذه الفئة خفضًا للتكاليف خاصة في الخدمات الاستشارية سواء القانونية أو المالية وما يترتب عليها من قرارات مُتعددة.
- ج- يُمكن التحكم في تعارض المصالح الناتج عن وجود هذه المعاملات من خلال مزيد من تفعيل لآليات الحوكمة وزيادة وسائل الرقابة الداخلية والخارجية، حيث أن توافر آليات حوكمة قوية داخل الشركة من شأنه تحويل المُعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة من كونها تعارض في المصالح إلى مُعاملات فعّالة.

الاتجاه الثاني: ويرى أصحاب هذا الاتجاه ومنهم (Chen. 2020) أن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تتعلق بممارسة السلوك الانتهازي، واستخدامها كأداة لإدارة الأرباح، وتحويل ومصادرة ثروات صغار المُساهمين من خلال قرارات الاستثمار والتمويل والبيع والشراء، مما يؤثر سلبًا على أداء الشركة، فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة (Antwi and Kong , 2019) إلى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصينية عن طريق إجراء عمليات بيع الأطراف ذوى سلطة مثل أعضاء مجلس الإدارة.

ويبرز هذا النوع من التلاعب العلاقة بين ما حدث من فضائح مالية في العديد من الدول والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة ولعل من أهمها فضيحة شركة Enron عام ٢٠٠١م التي اعتمد فيها المدبرون وأعضاء مجلس الإدارة على المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في الإفصاح عن أرباح غير حقيقية مغالى فيها، وكذلك الفضيحة المالية لشركة Adelphia عام ٢٠٠٢، وهي شركة أمريكية عائلية للاتصالات حصلت على مبالغ طائلة في صورة قروض وصلت إلى ٢.٣ بليون دولار، بالإضافة إلى تلاعبها في أرقام الأرباح لمقابلة تنبؤات المحللين الماليين (كريمة، ٢٠٢٢).

وبناءً على ما تقدم، فإن المعرفة بالمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة قد تؤثر على تقييم مستخدمي القوائم المالية لعمليات الشركة، وكذلك تقييمهم للمخاطر والفرص التي تواجه الشركة،

لذلك أوضح معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) الغرض من الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة فيما يلي:

- أ- تعد المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة سمة عادية للتجارة والأعمال، على سبيل المثال كثيراً ما تقوم المنشآت بإتمام أجزاء منفصلة من أنشطتها من خلال الشركات التابعة أو الشركات الزميلة، وفي تلك الحالات يكون للشركة القدرة على التأثير في السياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها من خلال وجود الرقابة، أو الرقابة المشتركة، أو التأثير الهام.
- ب- قد يكون للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة تأثير على الربح أو الخسارة والمركز المالى للشركة. مثال ذلك، قد تقوم شركة ببيع جزء كبير من إنتاجها إلى الشركة الأم بالتكلفة؛ لأنها قد لا تجد عميل بديل إذا لم تشتري الشركة الأم هذه المنتجات أيضاً قد لا تتم المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة بنفس القيمة كما لو تمت بين الأطراف غير ذوى العلاقة.
- ج- قد يتأثر الربح والخسارة والمركز المالى للشركة بالعلاقات مع الأطراف ذوى العلاقة حتى لو لم تحدث معاملات مع هذه الأطراف. فمجرد وجود العلاقة قد يكون كافياً للتأثير على عمليات الشركة المعدة للتقرير مع الأطراف الأخرى. على سبيل المثال، قد تقوم شركة تابعة بإنهاء العلاقات مع أحد الموردين عند تملك الشركة الأم لشركة تابعة أخرى تعمل في نفس المجال التجاري لذلك المورد.

٢/١/٦ الإطار المفاهيمي لعمليات إعادة إصدار القوائم المالية:

١/٢/١/٦ ماهية إعادة إصدار القوائم المالية:

إهتمت العديد من الدراسات الأكاديمية بالبحث في مجال إعادة إصدار القوائم المالية من حيث تعريفها، وأسبابها، ونتائجها، فقد عرفت دراسة (الوكيل، ٢٠٢٢) إعادة إصدار القوائم المالية بأنها "إعادة نشر قوائم مالية سبق إصدارها، لتصحيح ومعالجة أخطاء ترتب عليها حدوث تحريفات جوهرية، إما بسبب الإهمال والتقصير أو بسبب ممارسات انتهازية من قبل الإدارة، وذلك لضمان عدم إغفال تلك التحريفات والتي سترتب على عدم تصحيحها وجود قوائم مالية مضللة، بما يكفل تحقيق شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وتوفير معلومات ذات جودة ومصداقية تساعد مستخدمي المعلومات على اتخاذ قرارات رشيدة.

كما أشارت دراسة (Zhang, 2021) أن إعادة إصدار القوائم المالية تعد بمثابة إشارة على عدم مصداقية القوائم المالية السابق إصدارها، والتي تستلزم تعديلها وإعادة نشرها مرة أخرى بعد تصحيح ما بها من أخطاء وتحريفات جوهرية.

ومن ناحية أخرى ومن منظور الإصدارات المحاسبية الدولية ذات الصلة، فقد حظى موضوع المحاسبة عن أخطاء السنوات السابقة Prior Period Errors وإعادة إصدار القوائم المالية Financial Restatements باهتمام كبير من جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي أصدر المعيار (IAS No.8) والمعنون بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء " لسنة ٢٠٠٥ . ونصت الفقرة رقم (٥) من هذا المعيار على أن إعادة إصدار القوائم المالية بأثر رجعي Retroactively Restatement هي تصحيح للقياس والاعتراف والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، كما لو أن خطأ الفترة السابقة^(١) لم يحدث مطلقاً.

٦/٢/٢٠١٦ أسباب إعادة إصدار القوائم المالية:

أوضحت دراسة (Mahdi et al, 2021) أنه توجد عدة أسباب قد تدعو إلى إعادة إصدار القوائم المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وهي تتعلق بالهيكل البيئي وخصائص الشركة والمتمثلة في (نوع الصناعة حجم الشركة، مؤشرات الأداء المالى وغير المالى للشركة، عمليات الاندماج أو الاستحواذ وتجزئة الأسهم، تعقد العمليات والأحداث المالية التي تمر بها الشركة

المجموعة الثانية: وهي تتعلق بالخصائص الإدارية وهيكل حوكمة الشركات والمتمثلة في (تخصص وخبرة إدارة الشركة، ضعف هيكل الحوكمة، الأخطاء التي فشل نظام الرقابة الداخلية في منعها أو اكتشافها، التحريفات الجوهرية التي تم اكتشافها بعد إصدار القوائم المالية، الأخطاء الحسابية في تسجيل بعض العناصر، تجاهل حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية، ممارسات إدارة الأرباح، عدم الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة).

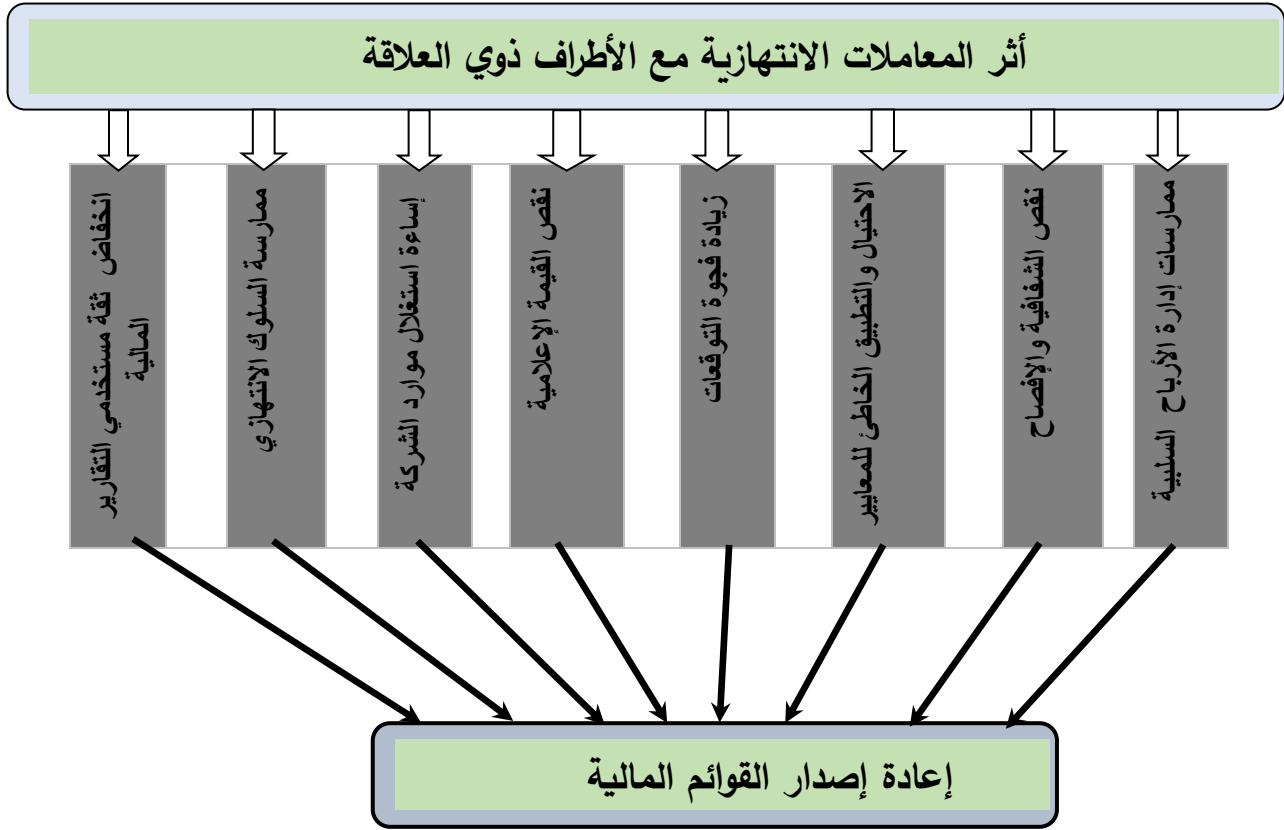
^١ يقصد في هذا المعيار بان أخطاء الفترات السابقة هي أخطاء الحذف من Omission from، أو أخطاء التحريفات في Misstatements in، القوائم المالية عن فترة محاسبية سابقة أو أكثر الناتجة عن الإخفاق في أو إساءة استخدام معلومات يمكن الاعتماد عليها، وكان من المتوقع أن يكون قد تم أخذها في الحسبان عند إعداد وعرض تلك القوائم المالية ويقصد بالتحريف في هذا التعريف؛ الأخطاء الحسابية، أو الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية أو تجاهل حقائق معينة، أو الغش Fraud (علي وآخرون، ٢٠١٥).

المجموعة الثالثة: وهي تتعلق بالتطبيق الخاطئ للمعايير المحاسبية والمتمثلة في استخدام الحكم الشخصي في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية، وعدم الشفافية في الإفصاح

المجموعة الرابعة: وهي تتعلق بانخفاض جودة المراجعة الخارجية والنتيجة عن الأخطاء التي لم يتمكن مراقب الحسابات من اكتشافها عند إصدار تقريره.

٣/١/٦ أثر عمليات المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على إعادة إصدار القوائم المالية:

تستخلص الباحثة فيما يتعلق بطبيعة المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة علي عمليات إعادة الإصدار، فقد تفاقم الجدل في تفسير الأساس المنطقي لطبيعة هذه المعاملات ، فتري بعض الدراسات أن هناك وجهتي نظر تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، حيث تشير وجهه النظر الأولى إلى منظورها الإيجابي، من خلال تقليل تكلفة المعاملة وتسهيل انتقال السلع والخدمات بين الأطراف، وزيادة الكفاءة، من خلال إنشاء سوق داخل مجموعة الشركات، بما يساعد على تحسين أداء الشركة وهو ما يعرف بفرضية "المعاملة الفعالة". ، أما وجه النظر الثانية فتتعلق بمنظورها السلبي، والمتمثل في إساءة استغلال موارد الشركة، من خلال ممارسة السلوك الانتهازي، من جانب المديرين والمساهمين المسيطرين عن طريق مصادرة ثروات مساهمي الأقلية، بما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض جودة التقارير المالية ويزيد من احتمالية إعادة إصدارها وبالتالي التأثير علي أداء الشركة، وهو ما يعرف بفرضية أو نفق تضارب في المصالح" ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي :



شكل رقم (١) أسباب إعادة إصدار القوائم المالية

المصدر: إعداد الباحث

٢/٦ انعكاسات المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى:

١/٢/٦ مفهوم الأداء المالى:

رغم تقارب وجهات نظر الباحثين حول الأداء بوصفة مفهوماً عاماً يعكس مدى نجاح أو فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها، بسبب تنوع المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تقييم أدائها. يعرف الأداء بصفة عامة بأنه تحقيق الغرض من النشاط، ومن الناحية المالية يعرف الأداء المالى بأنه مقدرة الشركة على إدارة مواردها والرقابة عليها. ويعنى الأداء المالى المرتفع للشركة أنها نجحت في الحد من الإهدار المرتبط بنشاطها كما أنها حققت أهدافها من حيث الجودة وفي نفس الوقت حققت رضا العملاء (فرج، ٢٠٢٤).

وتضيف دراسة (Ejoh & Ejom, 2014) أن الأداء المالى هو مقياس لمدى مقدرة الشركة على تحقيق الإيرادات من نشاطها الأساسي.

٢/٢/٦ مقاييس الأداء المالى:

تعددت المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة في قياس الأداء المالى للشركات. ويُعد أكثرها استخداماً؛ نموذج الدخل المتبقي لـ Ohlson عام ١٩٩٥ ، مقياس الـ Tobin Q ، خصم التدفقات النقدية المستقبلية^١ ، القيمة الاقتصادية المضافة^٢ ، القيمة السوقية لأسهم الشركة في نهاية السنة المالية، القيمة السوقية لحقوق الملكية، وغيرها من طرق التقييم. ويعتبر مقياس Tobin Q من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس قيمة الشركة، كمؤشر لأدائها

وفيما يلي تستعرض الباحثة لاهم النماذج التي طورت من قبل لقياس الأداء المالى وفيما يلي عرض ملخص لبعض النماذج السابقة

| م | مطور/ ي النموذج | سنة النشر | حجم العينة | النسب المالية | الأسلوب الإحصائي | فترة الدراسة | دقة النتائج |
|---|--------------------|--------------|-------------------|---|-----------------------------|------------------|----------------|
| | Beaver | ١٩٦٦ | ١٥٨ شركة | • التدفقات / الالتزامات • صافي الربح / الأصول • الالتزامات / الأصول | الانحدار الخطي البسيط | ١٩٥٤ - ١٩٦٤ م | ٨٥٪ |
| | Altman | ١٩٦٨ | ٦٦ شركة صناعية | • رأس المال العامل/ الأصول • الأرباح المحتجزة/ الأصول • ص الربح قبل الفوائد والضرائب/ الأصول | تحليل التمايز | ١٩٤٦ - ١٩٦٥ م | ٨٠٪ |

^١ خصم التدفقات النقدية المستقبلية: تهدف إلى تحديد قيمة الشركة بتقدير التدفقات النقدية التي ستحققها في المستقبل ثم خصمها بمعدل خصم ملائم للمخاطر المرتبطة بتلك التدفقات. وتعتمد هذه الطريقة على توقعات مفصلة ودقيقة لكل فترة لكل العناصر المالية المرتبطة بتوليد تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية للشركة مثل المبيعات الأفراد المواد الخام المصروفات البيعية والإدارية ومدفوعات القروض

^٢ القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added : تمثل تقدير للربح الاقتصادي الحقيقي، وهي تساوي صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب - رأس المال * تكلفة رأس المال، إلا أنه يعاب عليها تأثرها السلبي بالتضخم وهي مقياس غير كافي لتقييم مدى تقدم الشركة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية (Rikkert,2014).

| | | | | | | | |
|-------|-----------------|-------------------------|--|-------------------|------|---------------------------|--|
| | | | <ul style="list-style-type: none"> • القيمة السوقية / الدفترية المبيعات / الأصول | | | | |
| ٨٦% | ١٩٦٨ - ١٩٧٣م | تحليل التمايز | <ul style="list-style-type: none"> • ص الربح قبل الفوائد والضرائب /الأصول • الالتزامات / رأس المال المستثمر • الأصول السائلة / الأصول • معدل دوران المخزون | ٤٦ شركة صناعية | ١٩٧٧ | Taffler and Tisshow | |
| ٨٨% | ١٩٧٧- ١٩٧١م | تحليل التمايز | <ul style="list-style-type: none"> • رأس المال العامل /الأصول الملموسة • ص الربح قبل الفوائد والضرائب / • الأصول الملموسة • ص الربح قبل الفوائد والضرائب • الخصوم المتداولة • المبيعات/ الأصول | ٥٠ شركة | ١٩٧٨ | Sprin- gate | |
| ٩٠% | ١٩٧٤- ١٩٧٥ | تحليل التمايز | <ul style="list-style-type: none"> • ص الربح قبل الفوائد والضرائب/ • الأصول • حقوق الملكية / الالتزامات • الأصول النقدية (السائلة) / • الخصوم المتداولة • الأصول السائلة / الأصول | ٤٠ شركة | ١٩٨٠ | Kida | |
| ٦٥% | ١٩٧٢ ١٩٧٨- | Probit -Ana lysis | <ul style="list-style-type: none"> • العائد / الأصول • نسبة المديونية • نسبة التداول | ١٢٠ شركة | ١٩٨٤ | Zmije- wski | |
| ٩٨% | | تحليل التمايز | <ul style="list-style-type: none"> • ٤٠ نسبة | ٦٠ شركة | ١٩٨٤ | Fulmer | |
| ٨٣% | ١٩٦٣- ١٩٨٣ | تحليل التمايز | <ul style="list-style-type: none"> • ص الربح قبل الفوائد والضرائب / • الأصول • الخصوم المتداولة / الأصول • الأصول المتداولة / المصاريف • التشغيلية | ١٦ شركة | ١٩٨٧ | Ferner And Hamilton | |
| ٨٥.٥% | ١٩٨٥ -١٩٩١ | تحليل التمايز | <ul style="list-style-type: none"> • النقد والاستثمارات / الودائع والالتزامات • الأصول الثابتة / إجمالي الأصول • ص حقوق الملكية / إجمالي الأصول • الأرباح المحتجزة إجمالي الأصول | ٦٦ شركة | ١٩٩٢ | Paz | |

| | | | | | | | | |
|--------|------|---------|---|----------|----------|---------------|---------------|-----|
| | | | <ul style="list-style-type: none"> • المصاريف التشغيلية / صافي الربح • الضرائب / صافي الربح • نسبة الشهرة / أجمالي الأصول | | | | | |
| Altman | ٢٠٠٢ | عينة ٨٦ | <ul style="list-style-type: none"> • رأس المال العامل / الأصول • الأرباح المحتجزة / الأصول • ص الربح قبل الفوائد والضرائب / الأصول • القيمة السوقية/ الدفترية • المبيعات/ الأصول | عينة ١١٠ | عينة ٢٢٠ | ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ | تحليل التمايز | ٨١% |

جدول رقم (١) نماذج قياس والتنبؤ بالأداء المالى

المصدر: الامبابي (٢٠١٩)

٣/٢/٦ تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية علي الأداء المالى

تعددت الآثار والأضرار السلبية التي تلحق بالشركات نتيجة قيامها بمعاملات انتهازية مع اطراف ذوي علاقة أدت الي عمليات إعادة إصدار لقوائمها المالية ، وقامت بعض هذه الدراسات بتحديد تلك الآثار والنتائج والتي يمكن تبويبها في اتجاهين :

الاتجاه الأول : الأثر على الشركات المقيدة بالبورصة

تناولت بعض الدراسات أثر إعادة الإصدار نتيجة معاملات انتهازية مع اطراف ذوي علاقة على الشركات المقيدة بالبورصة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- انخفاض هائل في أسعار الأسهم للشركات وانخفاض القيمة السوقية للشركة، نظراً لفقد ثقة المستخدمين في مصداقية وعدالة التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى التأثير السلبي لعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على إدراكات المستخدمين بشأن جودة ومصداقية التقارير المالية (Oradi and Izadi, 2020) كما أضافت دراستا (Wu,et.al 2024) وجود ردود فعل جوهرية من سوق الأوراق المالية تجاه الإعلان عن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، والتي تتمثل في تحقيق عوائد أسهم غير طبيعية أكثر سلبية عقب إعلان الشركة عن قيامها بهذه العمليات، وأن هذا يرجع إلى انخفاض القيم المتوقعة للأرباح المستقبلية ومعدلات النمو

- المستقبلية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الشركة والذي يأتي نتيجة انخفاض قيمة التدفقات النقدية المتوقعة أو ارتفاع معدلات الخصم المستخدمة في تقدير التوقعات الاقتصادية للشركة.
- ب- ارتفاع تكلفة راس مال الشركة، وانخفاض قدرة الشركة على الحصول على أموال إضافية من المساهمين، فأصبحت مصادر تمويل تلك الشركة تعتمد على الديون والاقتراض بدلاً من الملكية والاعتماد على المساهمين (Fragoso,et al., 2020).
- ج- ارتفاع معدل دوران أعضاء مجلس الإدارة، وزيادة احتمالات تعرض الشركات التي قامت بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية لحالة التعثر المالى، حيث أن الأضرار السلبية الناتجة عن قيام الشركة بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية السابق ذكرها تساهم في زيادة مستوى الشكوك حول مستقبل العمليات التشغيلية للشركة، بالإضافة إلى أن هذه العمليات يمكن أن تسبب في تدمير صورة وسمعة الشركة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر تعرض الشركة لحالة التعثر المالى (Wu,et al., 2024).
- د- زيادة احتمالات تعرض الشركة لخطر التقاضي من قبل مستخدمي التقارير المالية كنتيجة لإعلانها عن القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث تزداد احتمالات قيام مستخدمي التقارير المالية برفع دعاوي قضائية ضد الشركات لوجود أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية متعمدة ناتجة عن الغش بالقوائم المالية السابق إصدارها (هلاي ، ٢٠١٥).

الاتجاه الثاني: الأثر على المراجع الخارجي:

يتأثر المراجع الخارجي بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على النحو التالي:

- أ- ارتفاع معدلات تغيير المراجع الخارجي، ويرجع ذلك إلى أن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية تثير شكوك العديد من المستخدمين حول مدى أمانة ونزاهة المراجع الخارجي، كما أنها تؤدي إلى انخفاض درجة ثقة المستخدمين في مصداقية وجودة أعمال المراجع الخارجي (Salehi, et al ,2021).
- ب- زيادة احتمالات تعرض المراجعين الخارجيين لخطر التقاضي في حالة قيام منشآت العملاء بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، بالإضافة إلى زيادة حدة العقوبات المفروضة عليهم في حالة رفع دعاوي قضائية ضدهم، خاصة عندما تتعلق عمليات إعادة الإصدار بوجود تحريفات في أرقام الإيرادات (Demirkan and Fuerman,2014).

تخلص الباحثة مما سبق إلى وجود العديد من الأضرار والآثار السلبية التي تحدثها عمليات إعادة إصدار القوائم المالية على كل من الشركات المقيدة بالبورصة والمراجع الخارجي، من أهمها زيادة احتمالات تعرض الشركات المقيدة بالبورصة والمراجعين الخارجيين لخطر التقاضي، حدوث تدهور شديد في أسعار أسهم الشركة، ارتفاع تكلفة راس مال الشركة، وانخفاض قدرتها على الحصول على أموال إضافية، وارتفاع معدل دوران أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين، وزيادة احتمالات تعرض الشركة لحالة التعثر المالى.

٣/٦ الدراسة التطبيقية واختبار فروض الدراسة:

تتحقق القيمة العلمية من خلال ربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية بحيث يتكامل موضوع البحث ويحقق أهدافه، واستكمالاً للفائدة المرجوة من البحث ترى الباحثة ضرورة التأكد من صحة ما تم التوصل إليه في الدراسة النظرية من خلال اختبار فروض البحث عن طريق الاتجاه نحو الواقع العملي وإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية المقيدة في البورصة المصرية.

١/٣/٦ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التعرف على الأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية للشركات على الأداء المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

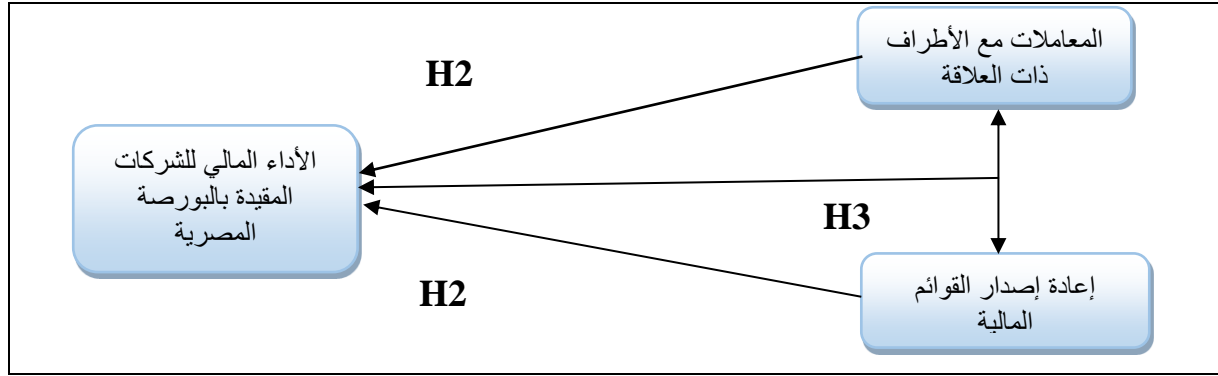
٢/٣/٦ فروض ونموذج الدراسة:

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة الذى يعرض كلاً من المتغير المستقل وهو المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعمليات إعادة إصدار القوائم المالية ، والمتغير التابع وهو الأداء المالى للشركات المقيدة في البورصة المصرية ، وتتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

الفرض الرئيسي الأول (ف ١) : تؤثر المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على الأداء المالى للشركات في البيئة المصرية.

الفرض الرئيسي الثاني (ف/٢): تؤثر عمليات إعادة إصدار القوائم المالية علي الأداء المالى للشركات في البيئة المصرية.

الفرض الرئيسي الثالث(ف/٣): يختلف تأثير عمليات إعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات بوجود معاملات مع أطراف ذات علاقة.



(المصدر: إعداد الباحثة)

٣/٣/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٢١ خلال سلسلة زمنية ٥ سنوات، وقد تم تجميع البيانات اللازمة للدراسة من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية حيث قامت الباحثة بتجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية، ومحاضر اجتماعات الجمعية العمومية المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات، وموقع البورصة المصرية، وموقع مباشر مصر، وموقع Investing، وقاعدة البيانات الخاصة بشركة مصر لنشر المعلومات لتحديد الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال فترة الدراسة، حيث أمكن تحديد ١٣٠ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية خلال هذه الفترة.

وقد حددت الباحثة مجموعة من الشروط والمعايير الواجب توافرها في الشركات التي تتضمنها عينة الدراسة وهي عينة حكومية عشوائية وأنها تكون وفقاً لمجموعة من الشروط . وتتمثل هذه الشروط في أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أن تكون الشركة قامت بتعديل قوائمها المالية بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية أو بسبب عدم الإلتزام بالمعايير المحاسبية، أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أو بسبب مخالفات في مبادئ الإفصاح المحاسبى، وبالتالي تم استبعاد التعديلات الأخرى المرتبطة بتجزئة الأسهم أو توقف العمليات أو تعديلات خاصة بترجمة القوائم المالية، وأن تكون العملة المستخدمة في القوائم المالية لشركات العينة هي الجنية المصري، وأن يتوافر التاريخ الخاص بإعادة نشر القوائم المالية لشركات العينة، وأن تكون القوائم المالية المعدلة لشركات العينة قوائم مالية سنوية ومستقلة، وأن تتوافر البيانات عن فترة التحليل حتى يمكن قياس المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

وقد تم استبعاد البنوك والمؤسسات المالية حيث تخضع عملية الإفصاح بها لتشريعات ولوائح خاصة، واستمرار تسجيل الشركة في البورصة خلال فترة الدراسة، وتوافر قوائمها المالية خلال سنوات الدراسة.

وقد بلغ حجم عينة الدراسة (١٤٢) شركة بإجمالي عدد مشاهدات (٦٥٠) مشاهدة

٤/٣/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

أولاً : المتغيرات المستقلة

١- إعادة إصدار القوائم المالية (RESTAT):

اعتمدت الباحثة على قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية من خلال اعتباره متغيراً وهمياً بالإتفاق مع العديد من الدراسات (مشحوذ، ٢٠٢٣؛ علي وآخرون، ٢٠٢١؛ موسى، ٢٠٢١؛ هلال، ٢٠١٧؛ Xu & Kong, 2019; Qasem et al., 2020 Mun, 2022) حيث تشير القيمة (١) إلى أن الشركة قامت بإعادة إصدار القوائم المالية، والقيمة (صفر) تشير إلى أن الشركة لم تقم بإعادة إصدار القوائم المالية.

٢- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة RPT:

وتعني المعاملات التي تتم بين الشركة وأطراف تربطها بهم علاقة مثل أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين والشركات الشقيقة والتابعة ويتم قياسها من خلال قسمة إجمالي قيمة المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة المفصح عنها على إجمالي أصول الشركة، وذلك قياساً على (شرف، ٢٠٢٠؛ Cheung et al, 2009, PC et al, 2019; Juliarto et al, 2013; Widari et al, 2016)

ثانياً : المتغير التابع :

الأداء المالى وتم قياسه بالاتي:

١- العائد على الأصول ROA:

حيث يعبر عن مقدار ما تكسبه الشركة نتيجة استثمار ١ جنيه في الأصول الثابتة وتم قياسه بالمعادلة التالية : صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t وذلك قياساً على دراسة (مشحوذ ، ٢٠٢٣ ؛ عفيفي ٢٠١٧ : Abdel Megeid ,2022)

٢- عوائد الأسهم Stock Returns

أعتمد الباحث في قياس الأداء المالى للشركات في ظل تحليل الحساسية على عوائد الأسهم Stock Returns وتقاس من خلال المعادلة التالية

$$SR_{it} = \frac{P_{it} - P_{it-1}}{P_{it-1}}$$

حيث :

| | |
|--------------------------------------|------------|
| معدل عائد السهم i في السنة t | SR_{it} |
| سعر الأغلاق للسهم i في السنة t | P_{it} |
| سعر الأغلاق للسهم i في السنة $t-1$ | P_{it-1} |

وذلك قياساً على

(Zhu and Hu, 2010; Wang and Wu, 2011; Li et ; Rizal & Fachrudin , 2024)

ثالثاً: المتغيرات الرقابية

١- الرافعة المالية LEV_{it} (متغير رقابي)

وتقاس كالتالي: إجمالي الديون / إجمالي الأصول للشركة i خلال الفترة t : ويعد من أكثر المتغيرات الرقابية المستخدمة لقياس تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على العديد من المتغيرات التابعة قياساً على دراسة (مشحوت وآخرين ٢٠٢٣؛ شرف ، ٢٠٢٠ ، موسى ٢٠٢١ ، عفيفي ، ٢٠١٧ : ٢٠١٧) (Abdel Megeid ,2022)

٢- حجم الشركة **Size**:

يشير الي حجم عمليات الشركة، أو إجمالي حجم أصولها، وطاقتها وإمكانياتها لتوليد إيرادات النشاط ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة: في نهاية العام، قياساً على (Jain et al., 2022; RóJ, 2019 ; Asien.2024).

٣- حجم مكتب المراجعة **(BIG4)**:

اعتمدت الباحثة على قياس هذا المتغير من خلال اعتباره متغيراً وهمياً؛ حيث تشير القيمة (١) إلى أن الشركة تتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى، والقيمة (صفر) إلى غير ذلك

٤- توزيعات الأرباح **(DIV)**:

اعتمدت الباحثة على قياس متغير توزيعات الأرباح من خلال اعتباره متغيراً وهمياً حيث تشير القيمة (١) إلى أن الشركة قامت بتوزيع الأرباح خلال العام، والقيمة (صفر) تشير إلى غير ذلك
٦/٦ أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعتها الباحثة، والإحصاءات الوصفية، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فروض البحث، على النحو التالي:

١/٦/٦ أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمدت الباحثة على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والإيضاحات المتممة لها، لشركات عينة الدراسة عن الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وذلك لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، وقامت الباحثة بقياس متغيرات الدراسة كما تم بيانه بجدول القياس السابق. وشملت إجراءات الدراسة عمل تحليل محتوى للتقارير المالية لشركات العينة عن فترة الدراسة واستخراج وحساب قيم المتغيرات على اختلاف أنواعها.

٥/٣/٦ - الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (٣) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة

| Variables | N | Min | Max | Mean | Std.Dev |
|-----------|-----|--------|--------|--------|---------|
| ROA | 650 | -0.485 | 0.352 | 0.045 | 0.160 |
| Stock | 650 | -0.766 | 9.690 | 0.304 | 0.911 |
| FSIZE | 650 | 17.115 | 29.029 | 20.483 | 1.846 |
| LEV | 650 | -0.018 | 0.893 | 0.602 | 0.700 |

يتضح من الجدول السابق، أن درجة متوسط معدل العائد على الأصول لعينة الدراسة (ROA) بلغت (4.5%)، وتتراوح بين (-0.485 كحد أدنى، 0.352 كحد أقصى)، وبقيمة انحراف معياري قدره (0.160). كما أن متوسط عوائد الأسهم للشركات عينة الدراسة (Stock) بلغت (0.304)، وتتراوح بين (-0.766 كحد أدنى، 9.690 كحد أقصى)، وبقيمة انحراف معياري قدره (0.911).

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، يتضح أن متوسط حجم الشركة (FSIZE) لشركات العينة بلغ (20.48) ويوجد تفاوت في أحجام شركات العينة حيث يبلغ الانحراف المعياري (1.84). كما أن متوسط نسبة المديونية (LEV) لدى شركات العينة قد بلغت 60.2%.

جدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة

| المتغيرات | عدد المشاهدات | مشاهدات متحققة (١) | | مشاهدات غير متحققة (٠) | |
|-----------|---------------|--------------------|-------|------------------------|-------|
| | | النسبة | العدد | النسبة | العدد |
| RPT | 650 | 52.5% | 341 | 47.5% | 309 |
| RESTAT | 650 | 24.9% | 162 | 75.1% | 488 |
| Big4 | 650 | 27.1% | 176 | 72.9% | 474 |

يوضح الجدول السابق، أن عدد المشاهدات للشركات التي أفصحت عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (RPT) كان عددها (٣٤١) بنسبة (٥٢.٥%)، بينما عدد المشاهدات للشركات التي لم تفصح عن تلك المعاملات كان عددها (٣٠٩) بنسبة (٤٧.٥%).

كما أن عدد المشاهدات للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية (RESTAT) كان عددها (١٦٢) بنسبة (٢٤.٩%)، بينما عدد المشاهدات للشركات التي تُعيد إصدار قوائمها المالية كان عددها (٤٨٨) بنسبة (٧٥.١%).

وفيما يتعلق بالمتغير الرقابي حجم مكتب المراجعة، يتضح أن عدد المشاهدات للشركات التي تمت مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big 4) كان عددها (١٧٦) بنسبة (٢٧.١%)، بينما عدد المشاهدات للشركات التي تمت مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة ليس لديه شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big 4) كان عددها (٤٧٤) بنسبة (٧٢.٩%).

٦/٣/٦ علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث، حيث يستخدم معامل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، ومستوى معنويتها تمهيداً لتطبيق نماذج الانحدار.

جدول رقم (٥) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

| Variables | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) |
|------------|---------|---------|-------|-------|-----|-----|-----|
| (1) ROA | 1 | | | | | | |
| (2) Stock | .170*** | 1 | | | | | |
| (3) RESTAT | -.096** | -.082** | 1 | | | | |
| (4) RPT | .100** | .087* | .043 | 1 | | | |
| (5) Big4 | .088** | .099** | -.004 | -.015 | 1 | | |

| | | | | | | | |
|---|----------|---------|---------|-------|---------|------|---|
| (6) FSIZE | .199*** | .046 | .086** | .059 | .296*** | 1 | |
| (7) LEV | -.647*** | -.089** | .157*** | -.033 | .010 | .006 | 1 |
| حيث؛ *** تشير لمستوى المعنوية عند (0.01)، ** تشير لمستوى المعنوية عند (0.05)، * تشير لمستوى المعنوية عند (0.1). | | | | | | | |

يتضح من الجدول السابق:

- أنه يوجد ارتباط إيجابي معنوي بين معدل العائد على الأصول وكل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وحجم مكتب المراجعة، وحجم الشركة، حيث بلغ معامل الارتباط لهم على الترتيب (0.199, 0.088, 0.100). وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%. في حين يوجد ارتباط سلبي ومعنوي بين معدل العائد على الأصول وكل من إعادة إصدار القوائم المالية والرفع المالى، حيث بلغ معامل الارتباط لهم على الترتيب (-0.647, -0.096) وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%.

- كما يوجد ارتباط إيجابي معنوي بين عوائد الأسهم وكل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وحجم مكتب المراجعة، حيث بلغ معامل الارتباط لهم على الترتيب (0.087, 0.099). وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%. في حين يوجد ارتباط سلبي ومعنوي بين عوائد الأسهم وكل من إعادة إصدار القوائم المالية والرفع المالى، حيث بلغ معامل الارتباط لهم على الترتيب (-0.89, -0.082) وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%.

٧/٣/٦ النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فرض البحث:

لاختبار الأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$\beta_2 \text{ RESTAT}_{it} + \beta_3 \text{ RPT} * \text{RESTAT}_{it} + \beta_4 \text{ Big4}_{it} + \beta_5 \text{ FSIZE}_{it} + \text{ROA}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ RPT}_{it} + \beta_6 \text{ LEV}_{it} + e_{it}$$

(3)

حيث إن:

- ROA_{it} : تشير إلى معدل العائد على الأصول.
- $\text{RPT} * \text{RESTAT}_{it}$: تشير إلى التفاعل أو الأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية
- Big4_{it} : تشير إلى حجم مكتب المراجعة.
- FSIZE_{it} : تشير إلى حجم الشركة.
- LEV_{it} : تشير إلى درجة الرفع المالى.
- β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما تفسره المتغيرات المستقلة من التغيير في الأداء المالى (معدل العائد على الأصول).
- e_{it} : الخطأ العشوائي.

واعتمدت الباحثة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Linear Regression** لتقدير معاملات نماذج الانحدار وكذلك تحليل التباين **ANOVA** لاختبار معنوية النموذج باستخدام **F-Test**.

وتم إجراء تحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم ٢٦. وتم اختبار الفروض عند مستوى معنوية ٥٪، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج والمتغيرات المستقلة أقل من ٥٪. بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج والمتغيرات المستقلة أكبر من أو تساوي ٥٪.

وعند إجراء الانحدار الخطي المتعدد، اتضح أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor أقل من (10) لجميع متغيرات نماذج الدراسة.

٨/٣/٦ تحليل النتائج واختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي:

(١) نتيجة اختبار الفرض الأول (H1):

استهدف الفرض (H1) اختبار أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالى للشركات، وتم صياغة الفرض إحصائياً كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم H0: لا يوجد تأثير معنوي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية : يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض (H1)

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض (H1)

| المتغير التابع: معدل العائد على الأصول | | | | | |
|--|-------------|-----------|--------|-------------|-------|
| Variables | β | Std.Error | T | Sig | VIF |
| Constant | -.248 | .059 | -4.191 | .000 | ----- |
| RPT | .025 | .010 | 2.383 | .017 | 1.006 |
| Big4 | .016 | .012 | 1.342 | .180 | 1.098 |
| FSIZE | .018 | .003 | 6.179 | .000 | 1.101 |

| | | | | | |
|--------------------|---------|-------|---------|-------|-------|
| LEV | -0.165 | 0.007 | -22.455 | 0.000 | 1.001 |
| R ² | 0.466 | | | | |
| Adj R ² | 0.463 | | | | |
| F | 140.684 | | 0.000 | | |

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000). وأن قيمة معامل التحديد (Adj R²) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (0.463)، بمعنى أن (46.3%) فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) يمكن تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج. كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة (VIF) أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

وتحليل معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة بمقدار (0.018) على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول). كما يوجد تأثير سلبي ومعنوي للرفع المالى بمقدار (-0.165) على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول). في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لحجم مكتب المراجعة على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول).

وبالنسبة للمتغير المستقل (المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة) فقد كان معنوياً حيث إن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.017) ومعامل انحدار موجباً (0.025). مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالى للشركات. وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير معنوي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالى للشركات. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً. من ثم تم قبول الفرض الأول للبحث (H1).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (عفيفي، وعبد الرحمن 2022؛

Wang et al. 2020 : Souza et al. 2020: El Madbouly. 2020: Nasution & Mita, 2017)

علي أهمية المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث إن توافر التفاعل والثقة بين الأطراف ذوي العلاقة قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وكذلك الحد من حالة عدم التأكد المتعلقة بالمعاملات والنتيجة عن عدم تماثل المعلومات مقارنة بالمعاملات التي تتم بين أطراف مستقلة ليس بينها علاقة بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الأصول كما ان المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، لا تقلل من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية إذا كانت بغرض دعم

الأعمال، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية، وأن المستثمرين ينظرون إلى تلك المعاملات على أنها فعالة بالنسبة للشركة، وكلما كانت الشركات أكبر حجماً وأكثر تنوعاً تضطر للقيام بمثل هذه المعاملات، كما أنها تمثل ممارسات شائعة الحدوث.

(٢) نتيجة اختبار الفرض الثاني (H2):

استهدف الفرض (H2) اختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات، وتم صياغة الفرض إحصائياً كفرض عدم (H0) كما يلي:
فرض العدم: H0: لا يوجد تأثير معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض (H2)

| المتغير التابع: معدل العائد على الأصول | | | | | |
|--|--------------|-----------|---------|-------------|-------|
| Variables | β | Std.Error | T | Sig | VIF |
| Constant | -.245 | .059 | -4.118 | .000 | ----- |
| RESTAT | -.034 | .012 | -2.351 | .026 | 1.034 |
| Big4 | .015 | .012 | 1.245 | .214 | 1.098 |
| FSIZE | .019 | .003 | 6.330 | .000 | 1.106 |
| LEV | -.165 | .007 | -22.114 | .000 | 1.026 |
| R ² | 0.461 | | | | |
| Adj R ² | 0.458 | | | | |
| F | 138.107 | | | 0.000 | |

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000). وأن قيمة معامل التحديد (Adj R²) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (0.458)، بمعنى أن (45.8%) فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) يمكن تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج. كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة (VIF) أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

وبتحليل معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة بمقدار (0.019) على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول). كما يوجد تأثير سلبي ومعنوي للرفع المالى بمقدار (-0.165) على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على

الأصول). في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لحجم مكتب المراجعة على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول).

وبالنسبة للمتغير المستقل (إعادة إصدار القوائم المالية) فقد كان معنوياً حيث إن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (٠.٠٢٦) ومعامل انحدار سالباً (-٠.٠٣٤). مما يشير إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات. وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات. كما أن هذا التأثير كان سلبياً. من ثم تم قبول الفرض الثاني للبحث (H2). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (هلالى ، ٢٠١٧ ؛ كريم الدين ، ٢٠١٩ ، موسى ، ٢٠٢١ : Mun,2022 : Qasem et al,2020 : Romanus.2019 Wang and Wu. 2015

وترى الباحثة - بناء على نتائج التحليل الإحصائي - إلى وجود علاقة سلبية بين إعادة إصدار القوائم المالية وعوائد الأسهم. ويمكن تفسير تلك العلاقة في ضوء نظرية الإشارة على أن قيام الشركات بعملية إعادة إصدار القوائم المالية يمثل أحداثاً سيئة لدى المستثمرين مما قد يدفعهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية متعلقة ببيع أسهم تلك الشركات، ومن هنا تزداد الكمية المعروضة من الأسهم عن الكمية المطلوبة، وبالتالي تنخفض أسعار الأسهم وهو ما يؤدي إلى انخفاض عوائد الأسهم نتيجة (٣) اختبار الفرض الثالث (H3):

فرض العدم: H_0 لا يوجد تأثير معنوي للأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض

| المتغير التابع: معدل العائد على الأصول | | | | | |
|--|-------------|-----------|---------|-------------|-------|
| Variables | β | Std.Error | T | Sig | VIF |
| Constant | -.230 | .059 | -3.918 | .000 | ----- |
| RPT | .012 | .012 | .164 | .870 | 1.350 |
| RESTAT | -.055 | .017 | -3.138 | .002 | 2.271 |
| RPT* RESTAT | .090 | .023 | 3.834 | .000 | 2.642 |
| Big4 | .016 | .012 | 1.311 | .190 | 1.099 |
| FSIZE | .018 | .003 | 6.138 | .000 | 1.111 |
| LEV | -.164 | .007 | -22.322 | .000 | 1.027 |
| R ² | 0.478 | | | | |
| Adj R ² | 0.473 | | | | |
| F | 98.153 | | | 0.000 | |

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000). وأن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (0.473)، بمعنى أن (47.3%) فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) يمكن تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج. كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة (VIF) أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

وبتحليل معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة بمقدار (0.018) على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول). كما يوجد تأثير سلبي ومعنوي للرفع المالى بمقدار (-0.164) على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول). في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لحجم مكتب المراجعة على الأداء المالى للشركة (معدل العائد على الأصول).

وبالنسبة للمتغير المستقل الخاص بالأثر المشترك (للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية) فقد كان معنوياً حيث إن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.000) ومعامل انحدار موجباً (0.090). مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات. وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير معنوي للأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً. من ثم تم قبول الفرض .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات , (Wu,et.al 2024

Gondhalekar, et al.,2012: Oradi and Izadi, 2020: Wu,et al., 2016)

وتتفق الباحثة مع الدراسات السابقة في إن عمليات إعادة الإصدار نتيجة وجود معاملات انتهازية مع أطراف ذوى علاقة تؤثر سلباً علي الأداء المالى للشركات نظراً لفقد ثقة المستخدمين في مصداقية وعدالة التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى التأثير السلبي لعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على إدراكات المستخدمين بشأن جودة ومصداقية التقارير المالية، وجود ردود فعل جوهرية من سوق الأوراق المالية تجاه الإعلان عن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، والتي تتمثل في تحقيق عوائد أسهم غير طبيعية أكثر سلبية عقب إعلان الشركة عن قيامها بهذه العمليات، وأن هذا يرجع إلى انخفاض القيم المتوقعة للأرباح المستقبلية ومعدلات النمو المستقبلية، بالإضافة إلى

إنخفاض قيمة الشركة والذي يأتي نتيجة انخفاض قيمة التدفقات النقدية المتوقعة أو ارتفاع معدلات الخصم المستخدمة في تقدير التوقعات الاقتصادية للشركة ، زيادة مستوى الشكوك حول مستقبل العمليات التشغيلية للشركة، بالإضافة إلى أن هذه العمليات يمكن أن تسبب في تدمير صورة وسمعة الشركة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر تعرض الشركة لحالة التعثر المالى ، زيادة احتمالات تعرض الشركة لخطر التقاضي من قبل مستخدمي التقارير المالية كنتيجة لإعلانها عن القيام بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث تزداد احتمالات قيام مستخدمي التقارير المالية برفع دعاوى قضائية ضد الشركات لوجود أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية متعمدة ناتجة عن الغش بالقوائم المالية السابق إصدارها.

٤/٦ نتائج البحث وتوصياته.

١/٤/٦ نتائج البحث

١. خلاص البحث في شقه النظري إلى اختلاف الدراسات فيما بينها حول تأثير المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على الأداء المالى، فبعضها يري أن تلك المعاملات تؤثر سلباً وتحد من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية خاصة معلومات القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وربحية السهم، فتؤثر سلباً على أسعار الأسهم وقيمة الشركة ومن ثم أدائها المالى ، في حين تري بعض الدراسات عكس ذلك. واتفق البحث مع المدخل الشرطي للتأثير، حيث إذا كانت تلك المعاملات مدفوعة بالانتهازية ومصادرة أموال الأقلية، فإنها تؤثر سلباً على هذه العلاقة ، بينما إذا كانت دوافعها دعم أعمال الشركة وتحسين كفاءتها فإن تأثيرها يكون عكس ذلك.

٢. كما خلاص البحث في شقه النظري أيضا الي تعدد الآثار والأضرار السلبية التي تلحق بالشركات نتيجة قيامها بمعاملات انتهازية مع اطراف ذوى علاقة أدت الي عمليات إعادة إصدار لقوائمها المالية ومنها ؛ انخفاض هائل في أسعار الأسهم للشركات وانخفاض القيمة السوقية للشركة ومن ثم أدائها المالى ، نظراً لفقد ثقة المستخدمين في مصداقية وعدالة التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى التأثير السلبي لعمليات إعادة إصدار القوائم المالية على إدراكات المستخدمين بشأن جودة ومصداقية التقارير المالية ، وجود ردود فعل جوهرية من سوق الأوراق المالية تجاه الإعلان عن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، والتي تتمثل في تحقيق عوائد أسهم غير طبيعية أكثر سلبية عقب إعلان الشركة عن

قيامها بهذه العمليات، وأن هذا يرجع إلى انخفاض القيم المتوقعة للأرباح المستقبلية ومعدلات النمو المستقبلية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الشركة والذي يأتي نتيجة انخفاض قيمة التدفقات النقدية المتوقعة أو ارتفاع معدلات الخصم المستخدمة في تقدير التوقعات الاقتصادية للشركة.

٣. خلص البحث في شقه التطبيقي إلى وجود تأثير معنوي سلبي للأثر المشترك للمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وإعادة إصدار القوائم المالية على الأداء المالى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٢/٤/٦ توصيات البحث:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بالاتي:

١. ضرورة اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية ووضع معايير تنظم عملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإعادة إصدار القوائم المالية من حيث كمية ونوعية وتوقيت الإفصاح نظراً لتأثير ذلك على تقييم المستثمرين للأثار المترتبة على إعادة إصدار القوائم المالية، بحيث تلزم الشركات التي تقوم بإعادة إصدار القوائم المالية بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التحريفات التي نتجت عنها إعادة الإصدار .
٢. التأكيد على ضرورة الإلتزام بالإجراءات التي تفرضها الهيئات التنظيمية والمعايير المحاسبية بشأن إعادة إصدار القوائم المالية، ضرورة أن يتم زيادة العقوبات التي يتم فرضها على الشركات التي تعيد إصدار قوائمها المالية بسبب الغش.
٣. ضرورة وجود تنظيم قانوني صارم وراذع وقواعد حوكمية تحكم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لحماية المستثمرين

المراجع

١. المراجع العربية

- الامبابي، عبدالحميد أحمد. (٢٠١٩)، "نموذج مقترح لتقييم الأداء المالى للشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتنبؤ باتجاه أسعار الأسهم"، *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر*، مج ٢٢، ع ١، ص ص ٦١٥-٦٢٢.

- الوكيل، حسام السعيد. (٢٠٢٢)، "الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية في علاقة جودة المراجعة المدركة بقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، مج ٦، ع ٣، ص ص ٤١٧-٤٨٨.
- عفيفي، أشرف السعيد أحمد السيد، وعبدالرحمن، وليد محمد محمد السيد. (٢٠٢٢)، "أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالى في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية"، *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية*، مج ٢، ع ١، ص ص ٥٤٩-٦٠٦.
- علي، عبد الوهاب نصر. (٢٠١٥)، "أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات"، *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، مج ٥٢، ع ٢٤، ص ص ٤٠-٨٠.
- علي، محمود أحمد أحمد. (٢٠١٥)، "العلاقة بين مستوي الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة وجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ١٩، ع ٢، ص ص ٣-٧٥.
- فرج، هاني خليل. (٢٠٢٤)، "أثر أداء مراقب الحسابات لخدمات بخلاف المراجعة للشركات متوسطة وصغيرة الحجم على أدائها المالى دليل من بورصة النيل المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع ١، ص ص ٢٧٣ - ٣٥٧.
- كريمة، دينا عبد العليم. (٢٠٢٢)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قرارات منح الائتمان في ظل متطلبات المعايير المحاسبية دراسة ميدانية على قطاع البنوك في مصر"، *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، ع ١.
- محمد، حسناء عطيه حامد محمد. (٢٠٢٤)، "الدور المعدل لتغطية المحللين المالىين للعلاقة بين إعادة اصدار القوائم المالية وثقة المستثمرين دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالسوق المالى السعودي"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مج ٢، ع ٣، ص ص ٢٤٧ - ٣٠٠.
- مشحوت، عيد حسن محمد. (٢٠٢٣)، "تأثير مبول المستثمرين على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وعوائد الأسهم: دراسة تطبيقية"، *المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة*، مج ٣، ع ١، ص ص ٩٢-٦٩.

- هلالى، أسامة أحمد جمال. (٢٠١٥)، "إعادة إصدار القوائم المالية وأثرها على خطر تقاضى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة اختبارية"، *مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مج ١٠، ص ص ١-٥١*.

٢. المراجع الأجنبية

- Antwi, F., & Kong, Y. (2019). "Related Party Transactions and Performance of Banks in Ghana", **Journal of Business Management and Economics**, Vol. 7, No. 92, pp. 20-26.
- Bhuiyan, M. B. U., & Roudaki, J. (2018), "Related party transactions and finance company failure: New Zealand evidence", **Pacific Accounting Review**, Vol. 30, No. 2, pp.199-221.
- Chen, G. (2020), "Related Party Transactions & Opinion Shopping", **Journal of Applied Finance & Banking**, Vol. 10, No.1 , pp.1-9.
- Demirkan, S., & Fuerman, R. D. (2014), "Auditor litigation: Evidence that revenue restatements are determinative", **Research in Accounting Regulation**, Vol. 26, No.2, pp.164-174.
- Ejoh, N., & Ejom, P. (2014), "The impact of internal control activities on financial performance of tertiary institutions in Nigeria", **Journal of Economics and Sustainable Development**, Vol. 5, No.16, pp.133-143.
- El-Helaly, M. (2018), "Related-party transactions review of the regulation, governance and auditing Herature. **Managerial Audizing Journal**, Vol.33, No.8, pp.779-806.
- Fragoso, J. L., Peixinho, R. M., Coelho, L. M., & Paiva, I. C. (2020), "The impact of financial restatements on financial markets: a systematic review of the literature", **Meditari Accountancy Research**, Vol.28, No.6, pp.1119-1147.
- Gao, J. (2015), "Study on Characteristics of the Financial Report Restatements", **Open Journal of Social Sciences**, Vol. 3, No.11, pp. 1.
- Mahdi, Salehi; Mahdi, Mokhtarzadeh & Sadegh, Adibian (2021), "The Effect of Audit Committee Characteristics and Auditor Changes on Financial Restatement in Iran", **Revista de Metodos Cuantitativos para la Economia Yla Empresa**, Vol.31, pp.397-416.

- Mahtani, U. S. (2018). "Analysis of Related Party Transactions in India: A Group and Non-group Company Perspective", **Corporate Ownership & Control**, Vol. 15, No. 2, pp. 174-187
- Manaligod, M. G. T., & Del Rosario, R. V. (2012), "Related party transactions", **American International Journal of Contemporary Research**, Vol. 2, No.5, pp.26-31.
- Mawutor, J. K. M. (2021), "Examination of related party disclosure and compliance among listed Ghanaian banks", **Indian Journal of Finance and Banking**, Vol.5, No.1, pp.10-22.
- Oradi, J., & Izadi, J. (2020), "Audit committee gender diversity and financial reporting: evidence from restatements", **Managerial Auditing Journal**, Vol.35, No.1, pp.67-92.
- Salehi, M., Mokhtarzadeh, M., & Adibian, M. S. (2021), "The effect of audit committee characteristics and auditor changes on financial restatement in Iran", **Revista de Métodos Cuantitativos para la Economía y la Empresa**, Vol.31, pp.397-416.
- Souza, J. A. S., Bortolon, P. M., & Leal, R. P. C. (2020), "Related Party Transactions, Disclosure and Ownership Structure in Brazil", **Corporate Ownership & Control**, Vol. 17, No. 3, pp. 134-145
- Wang, W. K., Lu, W. M., Kweh, Q. L., & Siao. W. Y. (2020), "Related-Party Transactions and Corporate Performance Following the Adoption of International Financial Reporting Standards in Taiwan", **Managerial and Decision Economics**, Vol. 41, No. 3, pp. 371-379. Available at: <https://doi.org/10.1002/mde.3106>.
- Wu, Y., Kuang, Y. F., Lee, G., & Zhai, K. (2024), "Do ties still bind? Analyst behaviour after financial restatements", **Accounting & Finance**, Vol.64, No.2, pp.1361-1396.
- Zhang, Lu (2021), "The Value of Corporate Social Responsibility (CSR) during Financial Restatements", **Doctor of Philosophy**, UWA Business School Accounting and Finance, The University of Western Australia.



١. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

Descriptive Statistics

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation |
|--------------------|-----|------------|------------|-------------|----------------|
| Share | 649 | -.76642336 | 9.69015100 | .3045588269 | .91167647847 |
| ROA | 650 | -1.44 | .35 | .0450 | .16036 |
| Fsize | 650 | 17.11 | 29.02 | 20.4837 | 1.84692 |
| LEV | 650 | -.018 | .893 | .6021 | .70030 |
| Valid N (listwise) | 649 | | | | |

Rest

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid .0 | 488 | 75.1 | 75.1 | 75.1 |
| 1.0 | 162 | 24.9 | 24.9 | 100.0 |
| Total | 650 | 100.0 | 100.0 | |

RPT

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid .0 | 309 | 47.5 | 47.5 | 47.5 |
| 1.0 | 341 | 52.5 | 52.5 | 100.0 |
| Total | 650 | 100.0 | 100.0 | |

Big4

| | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|----------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid .0 | 474 | 72.9 | 72.9 | 72.9 |
| 1.0 | 176 | 27.1 | 27.1 | 100.0 |
| Total | 650 | 100.0 | 100.0 | |

٣. مصفوفة الارتباط:

Correlations

| | ROA | Share | Rest | RPT | Big4 | Fsize | LEV |
|---------------------------|--------|--------|--------|-------|-------|--------|---------|
| ROA Pearson Correlation | 1 | .170** | -.096* | .100* | .088* | .199** | -.647** |
| Sig. (2-tailed) | | .000 | .015 | .011 | .025 | .000 | .000 |
| N | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |
| Share Pearson Correlation | .170** | 1 | -.082* | .029 | .099* | .046 | -.089* |

| | | | | | | | |
|---------------------------|---------|--------|--------|-------|--------|--------|--------|
| Sig. (2-tailed) | .000 | | .036 | .461 | .012 | .237 | .023 |
| N | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |
| Rest Pearson Correlation | -.096* | -.082* | 1 | .043 | -.004 | .086* | .157** |
| Sig. (2-tailed) | .015 | .036 | | .275 | .922 | .029 | .000 |
| N | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |
| RPT Pearson Correlation | .100* | .029 | .043 | 1 | -.015 | .059 | -.033 |
| Sig. (2-tailed) | .011 | .461 | .275 | | .705 | .133 | .406 |
| N | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |
| Big4 Pearson Correlation | .088* | .099* | -.004 | -.015 | 1 | .296** | .010 |
| Sig. (2-tailed) | .025 | .012 | .922 | .705 | | .000 | .797 |
| N | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |
| Fsize Pearson Correlation | .199** | .046 | .086* | .059 | .296** | 1 | .006 |
| Sig. (2-tailed) | .000 | .237 | .029 | .133 | .000 | | .875 |
| N | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |
| LEV Pearson Correlation | -.647** | -.089* | .157** | -.033 | .010 | .006 | 1 |
| Sig. (2-tailed) | .000 | .023 | .000 | .406 | .797 | .875 | |
| N | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

اختبار الفروض

الأداء المالى مقاس بمعدل العائد على الأصول

الفرض الأول

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1 | .683 ^a | .466 | .463 | .130694 | 1.839 |

a. Predictors: (Constant), LEV, Fsize, RPT, Big4

b. Dependent Variable: ROA

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics | |
|--------------|-----------------------------|------------|---------------------------|---------|------|-------------------------|-------|
| | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance | VIF |
| 1 (Constant) | -.248 | .059 | | -4.191 | .000 | | |
| RPT | .025 | .010 | .069 | 2.383 | .017 | .994 | 1.006 |
| Big4 | .016 | .012 | .040 | 1.342 | .180 | .911 | 1.098 |
| Fsize | .018 | .003 | .187 | 6.179 | .000 | .908 | 1.101 |
| LEV | -.165 | .007 | -.647 | -22.455 | .000 | .999 | 1.001 |

a. Dependent Variable: ROA

الفرض الثاني

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1 | .679 ^a | .461 | .458 | .131256 | 1.930 |

a. Predictors: (Constant), LEV, Fsize, Rest, Big4

b. Dependent Variable: ROA

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | Df | Mean Square | F | Sig. |
|--------------|----------------|-----|-------------|---------|-------------------|
| 1 Regression | 9.517 | 4 | 2.379 | 138.107 | .000 ^b |
| Residual | 11.112 | 645 | .017 | | |
| Total | 20.629 | 649 | | | |

a. Dependent Variable: ROA

b. Predictors: (Constant), LEV, Fsize, Rest, Big4

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics | |
|--------------|-----------------------------|------------|---------------------------|---------|------|-------------------------|-------|
| | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance | VIF |
| 1 (Constant) | -.245 | .059 | | -4.118 | .000 | | |
| Rest | -.034 | .012 | -.010 | -2.351 | .026 | .967 | 1.034 |
| Big4 | .015 | .012 | .038 | 1.245 | .214 | .911 | 1.098 |
| Fsize | .019 | .003 | .192 | 6.330 | .000 | .905 | 1.106 |
| LEV | -.165 | .007 | -.647 | -22.114 | .000 | .975 | 1.026 |

a. Dependent Variable: ROA

الفرض الثالث

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1 | .691 ^a | .478 | .473 | .129405 | 1.751 |

a. Predictors: (Constant), LEV, Fsize, RPT, Rest, Big4, Rest_RPT

b. Dependent Variable: ROA

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | Df | Mean Square | F | Sig. |
|--------------|----------------|-----|-------------|--------|-------------------|
| 1 Regression | 9.862 | 6 | 1.644 | 98.153 | .000 ^b |
| Residual | 10.768 | 643 | .017 | | |
| Total | 20.629 | 649 | | | |

a. Dependent Variable: ROA

b. Predictors: (Constant), LEV, Fsize, RPT, Rest, Big4, Rest_RPT

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics |
|-------|-----------------------------|---------------------------|---|------|-------------------------|
|-------|-----------------------------|---------------------------|---|------|-------------------------|

| | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance | VIF |
|--------------|-------|------------|-------|--------|------|-----------|-------|
| 1 (Constant) | -.230 | .059 | | -3.918 | .000 | | |
| RPT | .012 | .012 | .005 | .164 | .870 | .741 | 1.350 |
| Rest | -.055 | .017 | -.135 | -3.138 | .002 | .440 | 2.271 |
| Rest_RPT | .090 | .023 | .178 | 3.834 | .000 | .378 | 2.642 |
| Big4 | .016 | .012 | .039 | 1.311 | .190 | .910 | 1.099 |
| Fsize | .018 | .003 | .184 | 6.138 | .000 | .900 | 1.111 |
| LEV | -.164 | .007 | -.645 | - | .000 | .974 | 1.027 |
| | | | | 22.322 | | | |

a. Dependent Variable: ROA